العرب
الإثنين 2021/09/27
السنة 44 العدد 12192

المستقيلون من حركة النهضة يلوّحون بتأسيس حزب جديد في تونس

الفشل في إقناع الغنوشي بالتغيير غذّى واقع الخلافات والانشقاق

لم تستبعد قيادات مستقيلة من حركة النهضة، واجهة الإسلاميين في تونس، تأسيس حزب جديد بأفكار ورؤى مختلفة، بعد فشلها في إقناع القيادة الحالية للنهضة برئاسة راشد الغنوشي بتغيير توجهات الحركة وفقا لانتظارات التونسيين.

خالد هدوي

تونس – لوّح المستقيلون من حركة النهضة الإسلامية بإمكانية ولادة حزب سياسي جديد في تونس، وتكوين جبهة مغايرة، بعد الفشل في إصلاح الحركة من الداخل والإقرار بتحمل قيادتها مسؤولية عزلتها في المشهد.

وأفادت القيادية المستقيلة من الحركة رباب بن لطيف أن "كل شيء وارد، وليس لدينا الآن برنامج جاهز وواضح بخصوص تأسيس حزب جديد".

وقالت في تصريح لـ"العرب"، "استقلنا من النهضة وفكرة تأسيس حراك سياسي جديد ممكنة".

ووقع 113 قياديا وأعضاء من النهضة السبت على بيان استقالتهم من الحزب، مشددين على أن السبب المباشر في الاستقالة الجماعية اعترافهم بالفشل في إصلاح الحزب من الداخل والإقرار بتحمل القيادة الحالية المسؤولية الكاملة في ما وصلت إليه الحركة من عزلة في الساحة الوطنية.

ومن بين موقّعي بيان الاستقالة قيادات من الصف الأول على غرار عبداللطيف المكي وسمير ديلو ومحمد بن سالم، وعدد من أعضاء مجلس النواب المعلقة اختصاصاته على غرار جميلة الكسيكسي والتومي الحمروني ورباب بن لطيف ونسيبة بن علي، وعدد من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على غرار آمال عزوز، وعدد من أعضاء مجلس الشورى الوطني ومجالس الشورى الجهوية والمكاتب الجهوية والمحلية.

وقال المستقيلون من الحركة في بيان إن "الخيارات السياسية الخاطئة لقيادة حركة النهضة" أدت إلى عزلتها وعدم نجاحها في الانخراط الفاعل في أي جبهة مشتركة لمقاومة الخطر الاستبدادي الداهم الذي تمثله قرارات الثاني والعشرين من سبتمبر 2021.

وأكد القيادي المستقيل سمير ديلو في تصريحات صحافية أن "هناك تحييدا متواصلا للقائمة، ولكننا لا نسعى للتحشيد الواسع ولا للتحريض على الاستقالة، الشأن النهضوي الداخلي يهم من بقوا فيها".

وحول تأسيس حزب جديد، قال ديلو "لسنا في سياق أو وارد ديناميكية تأسيس بمن غادروا، فما جمعنا هو مساعي إصلاح ثم خطوة الاستقالة، ما سيتلو ذلك رهين بالنقاشات الجارية بين هؤلاء وغيرهم ولن يكون، في كل الأحوال، مكمّلا لحركة النهضة ولا إعادة لتجربتها ولا استنساخا ولا منافسة معها".

ويرى مراقبون أن الحزب السياسي الجديد للمستقيلين من الحركة سيبقى في مدار التيارات الإسلامية، وسيكون حزبا احتياطيا للنهضة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أنه "يمكن تكوين حزب جديد، خارج ألوان الحركة الإسلامية، ويمكن أن يكون موضوعا في اتجاه إعادة انتشار أو بمثابة قارب نجاة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "يمكن أن يكون انشقاقا حقيقيا، وفي كل الحالات الأحزاب الإسلامية تلتقي في النهاية، والحزب الجديد سيبقى في مدار التيارات الإسلامية".

وتابع ثابت "كان من المفروض أن يتم الانشقاق وتقديم الاستقالات قبل الخامس والعشرين من يوليو، كل من ينقلب وينشق بعد حدث نوعي أو جذري لا يمكن أن يعتدّ بموقفه"، مضيفا "الخلافات السابقة بين قيادات النهضة والغنوشي هي تناقضات هامشية، وأي استهداف للحركة سينقلب هؤلاء".

واستطرد "الحزب الجديد سيكون مجرد احتياطي لحركة النهضة".

رباب بن لطيف

تأسيس حراك سياسي جديد بعد الاستقالة فكرة ممكنة

منذر ثابت

الحزب الجديد سيكون بمثابة قارب نجاة بعد الأزمة

وتتعزز فرص تأسيس حزب جديد بعد فشل القيادات في إقناع الغنوشي بضرورة الإصلاح داخل الحركة، مع تكريس مبدأ التداول السلمي على القيادة وضخ دماء شبابية جديدة بنظرة استشرافية وبرامج جديدة تتلاءم وطبيعة المجتمع التونسي.

وقال أحمد النفاتي عضو النهضة المستقيل إن قائمة المستقيلين من الحزب قد أقدمت على خطوتها بعد أن استنفدت كافة السبل لإحداث حركة تغيير جذرية وواضحة في حركة النهضة.

وأكد أن القيادات الحالية قد فرضت على الحزب نوعا من العزلة السياسية بسبب العديد من الأخطاء التي ارتكبتها على مدى مشاركتها في الحكومات والتحالفات الحزبية منذ سقوط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وأعلن محمد القوماني استقالته من رئاسة لجنة إدارة الأزمة السياسية والتي كلف بها مباشرة بعد إعلان قرارات الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وأكدت النهضة أن القوماني استعفى من رئاسة لجنة إدارة الأزمة السياسية بناء على ما اعتبره نزوع الرئيس سعيد نحو حكم فردي مطلق، وما يقود إليه هذا التوجه من غلق لأبواب الحوار مع جميع المخالفين له.

وأوضحت الحركة أن القوماني سيواصل الاضطلاع بمهامه بالمكتب التنفيذي كمسؤول لمكتب العلاقة بمنظمات المجتمع المدني.

ولم تكن هذه أول استقالة تشهدها حركة النهضة ولكنها مختلفة عما سبقها، نظرا للعدد الكبير للمستقيلين وثقل القيادات المستقيلة وشعبيتها ومدى تأثيرها على قواعد الحركة، وهي خطوة قد تنال من بنية الحركة وتفككها وتنهيها، وتطرح تساؤلات بشأن قدرة حزب النهضة على الصمود أكثر وعلى الاستمرار في المشهد السياسي بتونس.

قيادة النهضة تدفع ثمن عنادها

وسبق أن نشر مئة قيادي في الحزب رسالتين تطالبان بإجراء إصلاحات ديمقراطية داخل الحركة وعدم ترشيح الغنوشي لولاية جديدة على رأس الحزب.

وشهد الحزب موجة سابقة من الاستقالات شملت الأمين العام السابق زياد العذاري ورجل التنظيم البارز عبدالحميد الجلاصي، فيما اعتزل الاسم الثاني في الحركة عبدالفتاح مورو العمل السياسي بعد خوضه السباق الرئاسي في 2019، وسبقهم حمادي الجبالي رئيس أول حكومة بعد 2011.

ولم يتضح حد اللحظة ما إذا كانت الحركة ستلتزم بتنظيم مؤتمرها الحادي عشر نهاية العام الجاري في ظل الانقسامات الحالية والدعوات لتنحي الغنوشي من منصب الرئاسة والدفع بقيادات الجيل الثاني إلى مراكز القرار.

والخلافات داخل حركة النهضة ليست وليدة اللحظة، بل خرجت إلى العلن منذ حوالي عامين، وظهر انقسام بين قياداتها إلى تيار معارض لبقاء الغنوشي على رأس الحركة وآخر معارض لذلك، لكنها تصاعدت بعد قرارات الرئيس سعيد بتجميد اختصاصات البرلمان وتجريد أعضائه من الحصانة وتوليه السلطة التنفيذية، ثم إعلانه تعليق العمل بأبواب كاملة من الدستور وتجميعه كافة السلطات.

القانون الانتخابي الحالي يؤسس برلمانا ليبيا جديدا

بنغازي (ليبيا) – أكد المستشار الإعلامي لرئاسة مجلس النواب الليبي فتحي المريمي الأحد إمكانية أن يتم اللجوء إلى العمل بالقانون الحالي لانتخاب البرلمان المقبل، وذلك في حال لم يتم التوافق على قانون جديد.

وقال المريمي في بيان إن مجلس النواب أصدر قانون انتخاب رئيس للدولة الليبية ويعكف الآن على إصدار قانون انتخاب مجلس نواب جديد.

وأضاف أنه في حالة لم يتمكن من ذلك فإن قانون انتخاب مجلس النواب الحالي ساري المفعول وممكن العمل به وأن القاعدة الدستورية موجودة في الإعلان الدستوري المعمول به في ليبيا.

وأشار المريمي إلى أنه يجب على الليبيين أن يؤكدوا إرادتهم لإجراء الانتخابات في موعدها يوم الرابع والعشرين من ديسمبر القادم لانتخاب رئيس للبلاد ومجلس نواب جديد لأن كل الإجراءات القانونية لذلك متوفرة.

وعادت التوترات مؤخرا بين مؤسسات الحكم في ليبيا جراء خلافات بين مجلس النواب من جانب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية من جانب آخر، خاصة على الصلاحيات ومشاريع القوانين الانتخابية.

وكان مجلس النواب صوت بأغلبية تسعة وثمانين صوتا على سحب الثقة من الحكومة، على أن تقوم بتسيير الأعمال إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

ولاقى سحب الثقة رفضا من المجلس الرئاسي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اللذين طالبا ببقاء الحكومة والتفات مجلس النواب للاستحقاق القادم عبر إعداد قانون لانتخاب البرلمان الجديد.

وتعهّد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية ببناء "جيش موحّد" لليبيا، مؤكدا أن هذا الجيش "لن يتبع شخصا أو قبيلة أو مدينة"، وذلك في انتقاد لقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، الذي سبق أن قال إن الجيش لن يكون خاضعا لأي سلطة إلا إذا كانت منتخبة من الشعب كونه مصدر السلطات.

ومن جانبه قال رئيس مجلس النواب عقيلة صالح لتلفزيون "218" الليبي الجمعة، إن البرلمان سيسلم السلطة بمجرد انتخاب "جسم تشريعي جديد".

ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

ومنذ مارس الماضي تسلم المجلس الرئاسي الجديد برئاسة محمد المنفي، وحكومة الوحدة برئاسة عبدالحميد الدبيبة مهامها في ليبيا، وذلك وفق خطة توصل إليها منتدى الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة لإدارة شؤون البلاد والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

محاكمة سعيد بوتفليقة تحدد مصير العلاقة بين أجنحة النظام الجزائري

سيناريو البراءة وارد لترميم الشرخ الذي أحدثته صدمة الحراك الشعبي

صابر بليدي

الجزائر – أجّل القضاء الجزائري فتح واحد من الملفات الثقيلة إلى شهر أكتوبر القادم، ويتهم فيها رموز بارزة من سلطة الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، وعلى رأسهم شقيقه ومستشاره الشخصي سعيد بوتفليقة، ووزير العدل طيب لوح، إلى جانب عدد من المسؤولين الكبار في وزارة العدل والحكومة ورجال أعمال، بشبهات فساد.

ويتعلق الأمر بـ"جناية التحريض على التزوير في محررات رسمية والتحريض على التحيز والمشاركة في التحريض على التحيز، وإساءة استغلال الوظيفة، بالإضافة إلى إعاقة السير الحسن للعدالة والمشاركة في إعاقة سير العدالة".

وسيفتح ظهور رجل الظل القوي في السلطة السابقة سعيد بوتفليقة المجال أمام التأويلات المستجدة حول مصير الرجل، في ظل الحديث عن توافق باطني بين أجنحة النظام السياسي القائم، يبحث عن الفرصة المواتية للملمة الشرخ الذي أحدثته صدمة الحراك الشعبي، وصعود القيادة السابقة لواجهة المشهد السياسي في البلاد.

وكان سعيد بوتفليقة قد تمت تبرئته من طرف القضاء العسكري مطلع العام الجاري، من تهم التآمر على أمن البلاد وعلى قيادة المؤسسة العسكرية، وعلى النظام السياسي في البلاد، لكنه لم يطلق سراحه حينها، وأحيل على السجن المدني بالعاصمة، في انتظار معالجة قضايا مدنية اتهم بالضلوع فيها.

وقضت المحكمة العسكرية بالبليدة في شهر أغسطس 2019 بخمسة عشر عاما سجنا نافذا، إلى جانب كل من مديري جهاز الاستخبارات السابقين اللواءين محمد محمد مدين (توفيق) وعثمان طرطاق (بشير)، وكذلك رئيسة حزب العمال لويزة حنون، في حين قضت بعشرين عاما سجنا غيابيا، في حق وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار وابنه طارق، ورجل الأعمال بن حمدين.

وكانت السلطة القضائية قد سمحت لسعيد بوتفليقة بزيارة شقيقه الراحل في إقامته بضاحية زرالدة عندما اشتد عليه المرض، كما سمح له بالترحم وإلقاء النظرة الأخيرة عليه عند وفاته، لكنه لم يكن من ضمن الحضور في الجنازة الرسمية بمقبرة العالية بالعاصمة.

وتتداول تقارير محلية بأن الرئيس الراحل كان همه الأكبر خلال لحظات صحوته من المرض، الاطمئنان على شقيقه وبحث كيفية تخليصه من السجن، وأن مصيره كان ضمن وصية تركها لمحامي العائلة مليود إبراهيمي، بالحرص على إنقاذ سعيد بوتفليقة من السجن.

ورغم أن الرئيس الراحل ظل يمثل منذ تنحيه في مطلع أبريل 2019 ما يعرف بـ"رأس العصابة" في خطابات السلطة الجديدة، إلا أن الجنازة الرسمية التي نظمت له توحي بأن المفردات المذكورة كانت من قبيل الاستهلاك الإعلامي لاحتواء غضب الشارع، وأن التوافق بين أركان النظام لم يهتز يوما ما، بل ظل خفيا، لاسيما وأن المسؤول الأول سياسيا وأخلاقيا عن المرحلة لم يتم استدعاؤه للقضاء كمتهم ولا كشاهد إلى أن وفته المنية.

ويرى مراقبون أن سعيد بوتفليقة كان يحظى بمكانة مميزة لدى شقيقه الأكبر (عبدالعزيز)، ولدى والدته الراحلة، ولذلك ينصب الاهتمام لدى أفرادها المتبقين على تخليصه من السجن، وهو سيناريو قريب، قياسا بعدم وجود تهم ثابتة في حق الرجل قياسا بالرموز الآخرين من الحلقة التي كانت تعمل معه، كوزير العدل السابق طيب لوح، ومدير الأمن السابق أيضا الجنرال عبدالغني هامل.

> **ظهور سعيد بوتفليقة سيفتح المجال أمام التأويلات المستجدة حول مصيره في ظل الحديث عن توافق بين أجنحة النظام**

وذكر تقرير الإحالة لمحكمة الدار البيضاء بالعاصمة، بأن تهمة سعيد بوتفليقة ورجل الأعمال علي حداد، قد تم تكييفها إلى جنحة المشاركة في استغلال الوظيفة، والمشاركة في إعاقة السير الحسن للعدالة، وهما تهمتان يعالجهما قانون مكافحة الفساد والوقاية منه.

وظل سعيد بوتفليقة منذ إصابة شقيقه بوعكة صحية في 2013، يؤدي دور الحاكم الفعلي للبلاد، وتمكن بموافقة أجنحة النظام من تمرير الولاية الرئاسية الرابعة لعبدالعزيز بوتفليقة في 2014، كما كان يطمح إلى ولاية خامسة، لولا الثورة الشعبية التي أطاحت به، ومهدت الطريق لصعود جناح عسكري بقيادة الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، إلى الواجهة وإسقاطه رموز المرحلة البوتفليقية، وعلى رأسهم رجل الظل سعيد بوتفليقة.

وكان طيلة السنوات الست الأخيرة بمثابة القطب الذي يحرك كل شيء في البلاد، بما فيها الحكومة والبرلمان والجيش والاستخبارات والأمن، مستندا في ذلك إلى وظيفة لم تصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية، وهي المستشار الشخصي لرئيس الجمهورية.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن التحولات التي أعادت جناح الصقور العسكري (وزير الدفاع الأسبق خالد نزار ومدير جهاز الاستخبارات المتقاعد محمد مدين) إلى دوائر القرار، بإمكانها أن تعيد ترتيب الأجنحة، خاصة بعد سقوط جناح أحمد قايد صالح، وأن تعيد الحرية لسعيد بوتفليقة، لاسيما وأن الرجل لا يملك تهما ثقيلة في سجله، فقد كان يدير الأمور دون أن يترك أثرا لبصمته.

حسابات سياسية بين أجنحة السلطة الجزائرية